



اسم المقال: دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

اسم الكاتب: م.م. همام خضرير مطلوك، م.م. رشا ظافر محي الدين

<https://political-encyclopedia.org/library/7087>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



# دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

م.م. رشا ظافر محيي الدين<sup>(\*\*)</sup>

[Humam\\_alzubaidy@yahoo.com](mailto:Humam_alzubaidy@yahoo.com)

م.م. همام خضير مطلّك<sup>(\*)</sup>

[Humam381@yahoo.com](mailto:Humam381@yahoo.com)

## الملخص

بالرغم من نشأة المنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت نمواً غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

كما ان المنظمات غير الحكومية تشكل حجر الأساس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل مكان من العالم وخاصة في المنطقة العربية. فهي تؤثر في مناقشات وقرارات وإجراءات مختلفة لميغات الأمم المتحدة، وتقدم معلومات حول اوضاع البلدان بشكل عام او حول حالات محددة من شأنها ان تثري عمل هذه الم هيئات في رصد الوضاع وتقديم توصيات محددة للبلدان.

## المقدمة

أضحت المنظمات الدولية غير حكومية أكثر نفوذاً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعلى نحو متزايد، فالكثير من المنظمات الدولية والوطنية غير حكومية تعمل بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتؤدي دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان. كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات وإجراء البحوث والتحليل وتبعد الناس لآليات عمل منظمات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. وبؤدي

<sup>(\*)</sup> كلية العلوم السياسية، جامعة البحرين.

<sup>(\*\*)</sup> كلية العلوم السياسية، جامعة البحرين.

المجتمع المدني والمنظمات الميدانية دوراً مكملاً يستطيع تقديم معلومات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والآليات، والإجراءات الخاصة، وأليات تقديم الشكاوى وصوتاً حاضراً في مجلس حقوق الإنسان. والمعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية هي غاية في الأهمية إذ أنها غالباً ما تكون صوتاً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو الفئات المعرضة للانتهاكات أو المهمشة خاصة في المنطقة العربية. أما البلدان التي يكون فيها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مكاتب ميدانية، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم فيها بتقديم المعلومات وتنفيذ مشاريع وطنية أو إقليمية.

وعليه فإن اشكالية البحث تنطلق من حقيقة أساسية وهي أن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية تزداد بشكل مضطرب ومتتابع لاسيما بعد احداث التغيرات السياسية خاصة بعد عام ٢٠١١ في بعض البلدان العربية والتي كان لها دور في تفاقم مشكلة انتهاك حقوق الإنسان، ولو رصد ومراقبة بعض المنظمات غير الحكومية لتلك الانتهاكات لكان اميط اللثام عن العديد من تلك الانتهاكات، وتتصدر بذلك منظمة (هيومن رايتس ووتش) طليعة تلك المنظمات.

وفي ضوء تلك الاشكالية فإن فرضية البحث تنطلق من أن تنامي دور المنظمات غير الحكومية ينمّي عملية حماية حقوق الإنسان في البلدان العربية، بمعنى أن العلاقة بينهما طردية، فمع تنامي الدور يتّنامي الاهتمام والحماية والعكس صحيح مع تراجع أو غياب المنظمات غير الحكومية فإنه يتراجع الاهتمام بحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وانسجاماً مع موضوع البحث، فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث:

المبحث الاول / يتناول مفهوم المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان واهداف كل منها عبر البحث بهما من خلال المنظور الفقهي والقانوني للمفهوم.

اما المبحث الثاني / فقد تناول علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات المركزية وكذلك علاقة هذه المنظمات على المستوى الدولي.

اما المبحث الثالث / فقد بحث في دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

## المبحث الاول: المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان (المفهوم-الاهداف)

### المطلب الاول: مفهوم المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان

ان المنظمات غير الحكومية هي جموعات طوعية لا تستهدف الربح يقوم بتنظيمها مجموعة من الاشخاص على أساس محلي او اقليمي أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها اشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تقوم باداء اعمال متعددة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى الاجتماعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد الاتفاقيات الدولية وتنفيذها. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة. وتختلف علاقاتها بالمكاتب والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة باختلاف أهدافها ومكانتها.

كما يوجد العديد من المنظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان مدافعة عنه، وتقوم هذه المنظمات على الصعيد الدولي والصعيد الوطني. فعلى صعيد العالم العربي هناك نقابات المحامين والاتحاد الحاممين العرب والنقابات المهنية وجانب الدفاع عن حقوق الإنسان وعلى الصعيد الدولي بحد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين ويأتي على رأس هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية.

#### اولا: المفهوم الفقهي للمنظمات غير الحكومية

لاشك ان المفهوم الفقهي للمنظمات غير الحكومية دفع العديد من المفكرين الى الاهتمام به والسبب يعود في ذلك الى اهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في المجتمعات، كما ان هذه المنظمات لكي تكون ذات تأثير ينبغي أن تتتوفر فيها الشروط الآتية:<sup>(١)</sup>

١. أن تكون دولية.
٢. أن لا تهدف إلى تحقيق الربح.

<sup>(١)</sup> - ساوس خيرة، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٤.

٣. أن تتضمن هيئة دائمة.

وقد تطلق عدة مصطلحات وتسميات على المنظمات غير الحكومية كالمنظمات غير الربحية والمنظمات التطوعية والمنظمات الخيرية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ويمكن القول أنها جمِيعاً تؤدي المعنى تقريباً نفسه.

اما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفت هذه المنظمات بأنها: مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو إقليمي أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين وترصيد السياسات وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى الجماعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.<sup>(١)</sup>

اما البنك الدولي فقد عرفها بأنها: منظمات خاصة تقوم بأنشطة لاغاثة الباءس او لرعاية مصالح الفقير او لحماية البيئة او ل توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية او تعمل في مجالات المجتمع.<sup>(٢)</sup> أما اتحاد الجمعيات الدولية هو منظمة غير حكومية حيث عرف هذه المنظمات " بأنها جمعية مكونة من ممثلين متدينين لدول مختلفة و هي دولية من خلال أعمالها ومصادر تمويلها وليس لها هدف الربح والكسب وهي تستفيد من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية.

ومن التعريفات المطروحة في الفقه الإداري المعاصر هو أنها مؤسسات مستقلة عن الحكومة وتتميز بالأهداف الإنسانية والتعاونية والتنموية او هي منظمات اهلية تمارس نشاطاً خيراً او تطوعياً يستهدف المساهمة في التنمية ورفع المعاناة عن افراد المجتمع ولا يستهدف الربح.

<sup>(١)</sup> - الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية وإدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، على الموقع الرسمي على الرابط الآتي:  
<http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm>

<sup>(٢)</sup> - مجموعة باحثين، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، سلسلة دراسات، الاصدار (١٨)، مركز الاتصال الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص ٥.

## ثانياً: المفهوم القانوني للمنظمات غير الحكومية

لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة، فقد بين القرار ٢٨٨ الصادر في ٧ فبراير ١٩٥٠ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصوّراً قانونياً لهذه الم هيئات بأنها "كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتسبين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات". لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات غير حكومية بالدول من خلال تعينه ممثلين فهو ينصب في مفهوم سلبي يجعل من المنظمات غير حكومية مضادة للحكومات، فالتوجه السلبي للدولة تتبعه اغلب المنظمات الحكومية فرغم انه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة غير الحكومية الخاصة الأساسية لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة وفتح المجال أمام المشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في ميادين مختلفة للحياة الوطنية. ووفقاً لقانون المنظمات غير الحكومية في العراق فقد عرفها بأنها "مجموعة من الاشخاص الطبيعية او المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقاً لاحكام هذا القانون، وتسعى لتحقيق اغراض غير ربحية".<sup>(١)</sup>

وقد تبني المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعد منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط الآتية:<sup>(٢)</sup>

١. يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح ذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.
٢. أن تكون قد نشأت في دولة ما وبالتالي تصبح خاضعة لقانون الداخلي لهذه الدولة.

<sup>(١)</sup> - قانون المنظمات غير الحكومية في العراق رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، صدر هذا القانون بناءً على ما اقره مجلس النواب العراقي والمصادق عليه من قبل مجلس الرئاسة واستناداً إلى احكام البند اولاً من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.

<sup>(٢)</sup> - ماؤوس خيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٣. أن يكون لها مقر متواافق مع مجتمع دولة ما ومقرها الحقيقي على ارض هذه الدولة أو دولة أخرى.

أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها باختلاف التشريعات الوطنية، فالقانون الفرنسي يعرف الجمعيات بأنها اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشاركون بشكل دائم معارفهم ونشاطهم بمدفغ غير تقسيم الأرباح.

وفي الجزائر تعرف الجمعية بأنها: اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطاره أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدي والغرض غير مربح كما يشتكون في تسخير معارفهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والرياضي.<sup>(١)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسة بان لها أهدافاً إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية و تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تحرير مصالح الفقراء والفتات المستضعفه الأخرى أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

ووفقاً لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٩٤ فان المنظمة غير الحكومية تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتهيون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لاحتاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> - حسين بهاز، المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٣، على الرابط الآتي:

<http://www.bchaib.net>

<sup>(٢)</sup> - نجوى سمل و السيد صدقى عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٨.

ويشير هذا المصطلح أيضاً إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعد بموجب النظام القانوني المعنى جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت.<sup>(١)</sup> وتعرف أيضاً بأنها "تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه".<sup>(٢)</sup> وأكثر التعريفات واقعية وجواهرية تلك التي تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخاص، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين، إلا أنها تتضمن بعض الخصائص، وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل، إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية.

ويقسم موغادام Moghadam المنظمات غير الحكومية إلى سبعة أنواع أساسية هي:<sup>(٣)</sup>

١. المنظمات الخدمية: ومعظمها تتسم بطابع الرعاية الاجتماعية، والتنظيمات الخيرية.
٢. الجمعيات المهنية: وتمثل في الروابط المهنية للمتخصصين في مهنة معينة.
٣. معاهد البحوث: التي تقدم البحوث الأكademie المفيدة.
٤. منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
٥. المنظمات غير الحكومية التنموية: وتقدم المساعدات الفنية والخبرات في قضايا مثل: التنمية المستدامة، ومحو الأمية والتعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة، وتنمية المجتمع.
٦. المنظمات التابعة لأحد الأحزاب السياسية: وقد تكون أصولية أو دينية أو ديمقراطية أو ليبرالية، أو محافظة.. الخ.

(١) - دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم ٢٦، مايو ١٩٩٧، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: [www.ngoce.org](http://www.ngoce.org)

(٢) - جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣ ص ٢٣٢

10-Moghadam, V. Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa. Boulder, CO: Lynne Rienner. (1998), p no..

## ٧. المنظمات المتمركزة على العامل والقاعدة العمالية.

وبالطبع هذه الفئات السبع ليست جامدة أو متعارضة، فمن الممكن أن تدرج إحدى المنظمات غير الحكومية ضمن أكثر من فئة، فمن الممكن أن تكون المنظمة خدمية وتنموية في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك هناك استخدامات متعددة لمصطلح NGOs باختلاف المجتمعات حيث يتحدد المصطلح في ضوء الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للدولة، فالمنظمات غير الحكومية مثلاً مصطلح دارج في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بينما يستعمل في المنطقة العربية وبعض الدول النامية تحت مسمى الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة، بينما تسمى في دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بالمنظمات الاجتماعية أو منظمات الصالح العام، في حين يستعمل آخرون مصطلح المنظمات التي لا تستهدف الربح Non Profit Organizations للتعبير عن المصطلح نفسه أحياناً أخرى.<sup>(١)</sup>

اما مفهوم (حقوق الإنسان) فقد أصبح شائع الاستخدام في الأديبيات السياسية الحديثة وفي الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، وإن كانت العديد من الكتابات التي استعملت هذا المفهوم لم تكتبه بتأصيله، بل أصبح لشدة شيوعه يستعمل بدون تمحیص وكأنه لا مجال لمراجعته. تعددت المفاهيم والمصطلحات التي استعملت للدلالة على حقوق إنسان فقد أطلق على هذه الحقوق الإنسانية في بداية القرن الثامن عشر بـ(الحقوق الطبيعية) تأثراً بما كتبه أنصار مدرسة القانون طبقي، وسميت أيضاً بـ(حقوق قانون الشعوب) باعتبار أن هذه الحقوق اعترفت بها القوانين الوضعية للدول المختلفة في عصرنا الحديث، كما أطلق عليها الكتاب تسميات مختلفة منها (الحريات العامة) أو (الحريات الفردية الأساسية) أو (الحقوق الأساسية للفرد)، كما أطلق عليها في عدة دساتير (الحقوق والواجبات الأساسية) مثل الدستور العراقي المؤقت الصادر عام

. ١٩٧٠

<sup>(١)</sup> محمد حسين العجمي، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٠٤.

كما ان حقوق الإنسان مرت بحقب تاريخية مختلفة على مر العصور ادت إلى تطور مفهوم حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تمثل في العصور الوسطى بعدد من الوثائق القوانين التي صدرت في عدة دول غربية حيث كانت البلدان العربية الإسلامية ترث تحت نير الاستعمار والانحطاط والتخلف. لذلك جاءت حقوق الإنسان بصيغتها الراهنة تعكس منظاراً غربياً ذا أفق عالمية لا يتعارض مضمونها مع المنظار العربي والإسلامي لحقوق الإنسان من حيث الإطار العام لصيانة كرامة الإنسان وحقوقه.

وتسمى ايضا بالحقوق الطبيعية، تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها والتي بدونها لا يستطيع الإنسان ان يعيش كبشر، وذلك نظرا لطبيعة هذه الحقوق المتغيرة والمتعددة والتي توافق تطور العصر في تغيرها، فما كان لا يعد من حقوق الإنسان قبل سنين عديدة أصبح الآن حقا أساسيا بحاجة الى رعاية وحماية من خلال كفالته بالقوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وليس هناك تعريف محدد لحقوق الإنسان بل هناك العديد من المفاهيم التي تختلف من مجتمع لآخر أو من ثقافة الى أخرى وفيما يلي استعراضا لبعض هذه التعريفات الواردة في بعض المصادر الاجنبية والعربية:

أ- الحقوق اللصيقه بالانسان والمستمد من تكريم الله له وتفضيله على سائر مخلوقاته والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والاعراف والقوانين الداخلية والدولية ومنها تستمد وعليها تبني حقوق الجماعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة شعوباً وأماماً ودولياً.<sup>(١)</sup>

ب- اما محمد المذوب، فقد عرف حقوق الإنسان بأنها :مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان وللصيقه بطبيعته والتي تتظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى لو أنهتكت من قبل سلطة ما.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> - صلاح حسن مطرود، السيادة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٣٩.

<sup>(٢)</sup> - محمد سعيد مجدوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، طرابلس، ط، ١٩٨٦ ، ص ٩.

ت- وعرفها الفقيه رينيه كاسان وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان): إنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والشخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استناداً إلى كرامته الإنسانية.<sup>(١)</sup>

ث- وعرفه آخرون على أنها: تولد مع الفرد ولا تحتاج في ممارستها إلى اعتراف الدولة أو حتى تدخلها وإنما يتحدد دور الدولة بمجرد تنظيم استعمال هذه الحقوق من قبل الأفراد ورفع التعارض المحتمل بينهم إثناء استعمال هذه الحقوق.<sup>(٢)</sup>

وفي السياق القانوني يعرف بأنه: ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون فيكون لهذا الشخص أن يمارس سلطات معينة يكفلها القانون.<sup>(٣)</sup>

### المطلب الثاني: أهداف المنظمات غير الحكومية

تعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة ، خيرية وصحية وتعليمية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجتمعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حيث تنتج الخدمات وتشارك أحياناً في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي.

كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني ، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحياناً متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية ، ويؤمنون بالخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتحتفل مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها ، ذلك أنها تكرر على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والإنسانية على اختلاف أنواعها ، كذلك منها من يتوزع نشاطها محلياً ومنها من يتسع خارج الحدود الوطنية، ومنها من يكون نشاطها عالمياً.<sup>(٤)</sup>

(١) - نقلًا عن عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١ ، ص ٣

(٢) - حسن علي، حقوق الإنسان، منشورات وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٣) - عامر حسن فياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص ٧٠ .

(٤) - غسان بنبر حمزة ستو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ ، ص ١٩٦ .

ان المطالعة في أدبيات العمل الخيري والتطوعي، تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقود الأخيرتين من القرن الماضي صاحبها تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تتضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية، أصبحت المنظمات غير الحكومية تحتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان، ونشر القيم الديمقراطية، والمشاركة من جانب الأفراد في عملية اتخاذ القرارات في تحديد احتياجاتهم التنموية .

كما إن مكامن القوة لدى المنظمات غير الحكومية تمثل في: الوصول إلى الفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية، وحشد الموارد المحلية وتنمية الأسر الصغيرة والمجتمعات المحلية، التي يمكن من خلالها للفقراء تنمية أحواهم والمشاركة، وتقدم الخدمات بتكلفة نسبية أقل وهو ما ينبع عن قدرة المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد وتنظيم الجهد التطوعية، وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، إلى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة صغر حجمها ومرؤوتها الإدارية والتحرر النسبي من القيود السياسية.<sup>(١)</sup>

كما أن المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمات حقوق الإنسان، التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في الدول العربية، تؤدي دوراً أساسياً ومهماً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا حرية وكرامته، هذا فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بحقوق الإنسان وانتشار المعرفة بمبادئها. والقضية الأساسية في هذا السياق هي أن معرفة الإنسان لحقوقه خطوة أساسية في سبيل الحصول عليها، كما أن من فوائد تعليم حقوق الإنسان أنه سوف يسهم في إبعاد الناس عن الاهتمامات الشخصية الذاتية إلى اهتمامات إنسانية أكثر موضوعية.

وبالتالي، فإذا وقف الإنسان العربي على مضمون حقوقه، فإنه سوف يبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها، وتأكيدها، وتبنيها. أما إذا فقد هذه الحقوق فإنه لا يبقى للإنسان من كيانه سوى الوجود المادي الضال، أما الوجود المعنوي القادر على الخلق والإبداع الحضاري فإنه يختفي تحت تأثير الضياع النفسي بمجرد الإحساس بهذا الضياع.

<sup>(١)</sup> - د. عطية حسين افندي، تجربة موارد المنظمات غير الحكومية، دار النشر: كتاب الاهرام الاقتصادي، مايو ٢٠٠٧، ص. ٣.

وفي ضوء ذلك يصبح النظر لحقوق الإنسان كموضوع أساسي للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، مرتبطاً بالأهداف الآتية:

١. نشر الوعي العام بهذه الحقوق، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

٢. الإسهام من خلال منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي بنشر ثقافة حقوق الإنسان العربي واحترامها، وخلق جيل يؤمن بهذه الحقوق ويدافع عنها.

٣. التعاون بين منظمات حقوق الإنسان العربية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٤. تقليل معرفة عن حقوق الإنسان في أبعادها القومية والعالمية؛ للمساعدة في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، أو التخفيف من حدتها على الأقل.

٥. العمل من أجل تطوير شخصية الإنسان العربي تطويراً كاماً، ومساعدة الأفراد والجماعات على أن يعوا حقوقهم وحقوق الآخرين.

٦. الاهتمام بخلق الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الإنسان العربي بشأن العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين حقوق الإنسان من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى؛ وذلك لأن مجتمعنا يتوقع منا أن نساعد الجيل الجديد في معرفة كيف يسلكون إزاء حقوقهم وحقوق الآخرين، ولاسيما وأن تعليم حقوق الإنسان يجعل الإنسان يعرف حقوقه، وفي الوقت نفسه يغرس فيه احترام حقوق الآخرين. فضلاً عن ذلك أن التطور الكامل لشخصية كل فرد هو هدف منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات التربوية، ولا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر الحرية، وما لم تُحترم جميع الحقوق الثمينة للإنسان احتراماً كاماً على مستوى الدولة الواحدة وفي العلاقات الدولية.

ولأهمية حقوق الإنسان، وال الحاجة القصوى إلى احترامها، اتجهت الأنظار إلى الدعوة للدفاع عنها، ودعمها، ونشرها. ولقد عقدت لهذا الغرض المؤتمرات، والندوات المحلية والإقليمية والدولية.

وهنا يجب التركيز في مجتمعاتنا العربية على فكرة الحاجات الأساسية، وهي تمثل الحد الأدنى الذي يضعه المجتمع لاحتياجات البشر المادية والمعنوية، والتي تشمل: الغذاء، والملابس، والمواوى، والعمل، والخدمات الضرورية في النقل والصحة والتعليم، كما تشمل مشاركة الناس عن طريق المؤسسات

والمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حيائهم ومصير مجتمعاتهم، لأن مبادئ حقوق الإنسان تتخطى كافة الحدود والجهات السياسية، وتنادي ضمير كل إنسان ومواطن في العالم، بصرف النظر عن اعتبارات الدين أو الأصل أو العقيدة السياسية.

وهذه المبادئ تؤكد . بلا استثناء . على وحدة الجنس البشري، وتدحض التشتت والتفرقة بفعل الروح القومية التي سادت منذ القرن الثامن عشر، وأدت إلى تطور النظام العالمي. لكن رغم الأنشطة المتعددة للأمم المتحدة بغية النهوض بحقوق الإنسان ورعايتها لا يزال العالم يعاني صوراً مأساوية كثيرة من إهار هذه الحقوق، بل إنكارها، مثل مفهوم السيادة الذي يشكل عقبة تحول دون مراعاة حقوق الإنسان، فما زالت هناك أراضٍ محتلة في فلسطين، وتعاني من الاضطهاد الصهيوني، كما أن حقوق الأفراد لم تبلغ القدر الواجب لها عند ترتيب القيم القومية والآمال الوطنية. ومع ذلك فقد تطورت حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة من مجرد العناية بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشمل الحقوق التي تحتم بنوعية الحياة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية البشرية المستدامة.

وعلى هذا يجب أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، وهو الدور الذي له جوانب عديدة، نذكر أهمها:

١. دور المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المتعلقة بأهمية قيادة نوعية لحياة كريمة.

٢. تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم، وذلك انطلاقاً من أن للبشر مجموعة من الحاجات الأساسية، وأن إشباع هذه الحاجات بالمستوى الإنساني الملائم يعد حقاً من حقوقهم الأساسية.

٣. الدفاع عن حقوق البشر، حيث تعد منظمات حقوق الإنسان أحد أحدث التنظيمات التي ظهرت على ساحة المنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان في مواجهة الدولة أو أحد سلطاتها، مثل الدور الذي يؤديه المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وكثير من منظمات حقوق الإنسان القومية والإقليمية والعالمية، كما تعمل

المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الدفاع عن مواطني دولة معينة في مواجهة السلطات القومية لهذه الدولة.

كما تعمل تنظيمات حقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان في مواجهة التنظيمات الإرثية، كحماية الطفل من سوء معاملته من قبل أسرته أو دائنته القراءية، وحماية المرأة من عنف الزوج أو أي شكل من أشكال العنف الذي يقع عليها.

### المبحث الثاني

#### المنظمات غير الحكومية وعلاقتها الداخلية والخارجية كآلية لحماية حقوق الإنسان

##### المطلب الأول: علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات المركزية

تشكل دراسة المنظمات غير الحكومية أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تتطوّي على آثار بالغة الأهمية في دفع عملية التحول الديمقراطي وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات المجتمع، خاصة مع تزايد موجة المطالبة بإعادة النظر في دور الدولة والمجتمع بما يعطي الأخير مساحات أكبر.

فقد مر المفهوم بعدة تطورات خلال المراحل الزمنية المختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بشكل أفرز معه عدداً من المعاني الجديدة في كل مرحلة تحمل في جنباتها مطالب جديدة. ومن المعروف أن مفهوم المجتمع المدني قد غاب من النظرية السياسية عقوداً طويلاً خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت خلاله في الغرب وفي الشرق.<sup>(١)</sup>

في الوقت الذي تجري فيه إعادة النظر في دور الدولة، وحدود تدخلها وتقليل سلطتها كجزء من إجراءات عملية العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي، فإن هناك اهتمام عالمي نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، وإنمايتها وإعطائهما أدواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية

<sup>(١)</sup>- علي محمد علي، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص بلا.

سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بدون حدود "MSF" يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمّر سلطة الدولة.<sup>(١)</sup> ونظراً لهذا النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية، أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخاطبة الحواجز البيروقراطية.

وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية، تزداد قدرتها على العطاء وتقلص المخاطر، وذلك من خلال ما تتلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة، وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة، والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظراً لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقاً لما تراها الجهة الحكومية الممولة.

بل أن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في أن هذه المنظمات يأتي يوم تصبح فيه جزء من الآلة السياسية، همها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين أو العمل التنموي الخيري وإغاثة المنكوبين، ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها، بل أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية وجماعات ضغط متنافسة، كل منها يناور من أجل الحصول على المزيد من المخاطر، والأسوأ من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمى في أيدي الدول والمؤسسات الماخنة، لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافساً ومزاجياً في سلطتها وسيادتها، وخوفاً من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة، فمن أجل تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد الموقف الحكومي بشأن قضايا عالمية معينة خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان

<sup>(١)</sup> - نجوى سبك والسيد صدقى عابدين، مصدر سابق ذكره، ص ٧٢.

والبيئة، حيث يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف.<sup>(١)</sup>

تعتمد هذه المنظمات في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وתרعيات من جهات حكومية وخيرية وأفراد وشركات ،وكثيراً ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي والدعائي لنشاطها، ولا أدل على ذلك سعي بعض المنظمات غير الحكومية إلى القيام بحملات جديدة والحصول على تمويل جديد بعد انفراج الأزمة التي أنشئت من أجلها.<sup>(٢)</sup>

رغم كثرة الحديث عن أهمية الشراكة وضرورتها لتحقيق التنمية فإن الدولة في المنطقة العربية مازالت لها اليد العليا في هذه العلاقة، وتعد التشريعات المنظمة لهذا القطاع هي الآلية التنفيذية لهذه العلاقة والتي تمنح الحكومة سلطات واسعة على إنشاء، وممارسة النشاط، وإنماء وجود المنظمة. وتليجاً الحكومات لتأمين علاقتها بالمنظمات غير الحكومية، لأدوات تنظيمية عديدة. منها المنطق العام للعلاقة، حيث إن الحكومة هي التي ترسم السياسات الاجتماعية الملائمة، بحيث يعد النشاط الأهلي "وظيفياً" مكملاً لعملها، ولذلك فإن توفير البيئة القانونية اللازمة والملائمة لتوسيع هامش الاستقلالية وحرية الحركة للمنظمات غير الحكومية يعد شرطاً أساسياً لبناء قدراتها. وكذلك فإن توفير المناخ الديمقراطي وثقافة الممارسة الديمقراطية، أيضاً شرط أساسى لقيام المنظمات غير الحكومية بتحقيق أهدافها بفعالية. ومن المهم الانتباه، عند تحديد معايير العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة، إلى أهمية تحقيق التوازن بين ضمان استقلالية المنظمات وحرية حركتها، وبين ضمان الالتزام بأمن الوطن واستقلاليته، وكذلك أهمية مواجهة حالات الفساد والتربح التي تتعلق ببعض العاملين في القطاع الأهلي.<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup>-المصدر السابق، ص. ٧١.

<sup>(٢)</sup>- علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص. ٢٨٨.

<sup>(٣)</sup>-شهيدة الباز، المنظمات غير الحكومية وظاهرة أطفال الشوارع (قضية بناء القدرات)، بحث مقدم إلى ندوة "أطفال الشوارع .. حماية ووقاية"، القاهرة: ٥ سبتمبر ٢٠٠٧، ص. ١١.

## المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي

إن أساس العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية في الغرب ومؤسسات القطاع الخيري والتطوعي في المنطقة العربية يرتبط بثروة المنظمات الدولية وموقفها كمانحة، والعجز المالي للمنظمات غير الحكومية العربية وموقفها كمتلقية، وحيث تعد المساعدة المالية والتقنية هي العامل المسيطر الذي يحدد العلاقة بينهما، فإن ذلك يسهم في خلق علاقة تبعية واعتماد، فيترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة في التعامل بين المنظمات غير الحكومية المانحة والمنظمات غير الحكومية المتلقية فيما يتعلق بمن يحق له تحديد الأولويات، وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة، رغم ثبوت فشل بعض المشروعات المملوكة أجنبياً بسبب اختيار المنظمات الدولية المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع والاحتياجات الاجتماعية المحلية.<sup>(١)</sup>

وغالباً ما يتم توجيه المساعدات المتعددة الأطراف على نحو متكرر إلى البرامج الحكومية، إلا أن هناك تعاوناً وثيقاً بين العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وخاصة على المستوى العربي.<sup>(٢)</sup>

يتمتع نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان بعلاقة طويلة وإيجابية مع منظمات المجتمع المدني. وعلى مر السنين، تطورت ترتيبات المشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الأمم المتحدة وهيئاتها إلى ممارسة منتشرة في معظم هيئات الأمم المتحدة. واستمرت أجندة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتتوسيع في العقود الأخيرة منذ تبني الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨.

ويتألف نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من سلسلة من الهيئات والآليات يمكن تقسيمها إلى نوعين : تلك التي أنشأت بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والآليات المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي تتألف من خبراء

<sup>(١)</sup> - سري ناصر، تأثير العولمة على الخير العربي، أبحاث ودراسات، عدد (٤)، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٢، ص ٨.

<sup>(٢)</sup> - مجموعة البنك الدولي، تقرير حول المجتمع المدني - الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١١، ص ٣.

مستقلين مكلفين برصد امثالي الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. ومن أبرز تلك الم هيئات والآليات:<sup>(١)</sup>

- أ- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- ب- مجلس حقوق الإنسان و مختلف إجراءاته الخاصة المتعلقة إما بالبلدان أو بمواضيع محددة مثل المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، ومجموعات العمل، والممثلين الخاصين للأمين العام.
- ت- هيئات رصد الاتفاقيات أو الم هيئات المنشأة بموجب اتفاقيات.

هناك طرائق كثيرة تستطيع بها المنظمات غير الحكومية أن تعمل مع المفوضية لتعزيز وحماية وتنفيذ حقوق الإنسان . فالمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تعمل مع آليات حقوق الإنسان التي تقدم المفوضية لها دعم الأمانة، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وآليات الشكاوى والصناديق الاستئمانية.

وفضلاً عن ذلك تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقدم معلومات إلى المفوضية وأن تعمل معها كشريك في أعمال التدريب والتشعيف وفي متابعة توصيات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.<sup>(٢)</sup>

ان العلاقة بين المفوضية والمجمع المدني، وخاصة مع المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، علاقة قوية وظلت تمثل أولوية للمفوضية منذ إنشائها . وقد كانت المنظمات غير الحكومية تاريجياً فعاليات أساسية في إنشاء المفوضية وخلق مختلف الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان.

ومن المستبعد أن يعمل برنامج حقوق الإنسان كاملاً، والمفوضية بالتحديد، بدون المدخلات والخبرات والمشورة المقدمة من المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والإقليمية والوطنية.

<sup>(١)</sup>- منظمة العفو الدولية، دور المنظمات غير الحكومية في إطار نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، المجلة الالكترونية، العدد (١١)، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠١٢، ص ٥.

<sup>(٢)</sup>- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/OHCHRnghandbook1.pdf>

والمنظمات غير الحكومية هي أفضل قناة، إن لم تكن القناة الوحيدة، لتقديم الشكاوى من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. كما أنها تزود منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتنزّد المفوضية بدراسات وتقارير ذات قيمة كبيرة. وفي كثير من الأحيان تعمل هذه المنظمات كشريك للمفوضية في التدريب والتشغيل في مجال حقوق الإنسان، وتؤدي دوراً رئيساً في أعمال المتابعة على الصعيد القطري للتوصيات واللاحظات الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة. وفي ظروف محددة تستفيد هذه المنظمات أيضاً من الصناديق التي تديرها المفوضية.

ومع تنظيم بعثات المقررين الخاصين، تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور فعال عبر توفير المعلومات قبل وأثناء وبعد الزيارات بهدف تسليط الضوء على بعض المشاغل الرئيسة. كما أن الحضور والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة وهيئات وآليات حقوق الإنسان هو بحد ذاته ضماناً للمساءلة.

لم تعد الأمم المتحدة بالتأكيد الأمم حكراً على الدول وأصبحت أكثر من أي وقت مضى فضاء تستخدمه المنظمات غير الحكومية لتعزيز كفاحها. كيف يمكن لآليات الأمم المتحدة المشاركة في هذا الجهد سوف يعتمد في النهاية على إبداع واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي.

### المبحث الثالث

#### دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

#### المطلب الأول: دور المنظمات غير الحكومية من قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في المنطقة العربية

هناك اهتمامات وليدة بقضايا الفقر والتهميشه الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، ويلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهية الاجتماعية أما بمفردها وبعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

وقد برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني. كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة.

ظهرت في عام ٢٠٠٣ مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة. وبناءً على ذلك قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحولى ٣٠٠ جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة للاسرة.<sup>(١)</sup> وإذا تناولنا قضايا فرعية في إطار سياسات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيره سنجده بعض التجارب الوليدة.

## ١. قضايا التعليم

لاشك ان التعليم يعد بوابة للتقدم والنهضة، وتشير خبرات الدول إلى أن عمليات التنمية أو التحديات الناجحة قد بدأت بالتعليم. من هنا فإن قضيه تطوير التعليم أصبحت ذات أولويه دائمة في برامج وسياسات كل البلدان، ليس فقط الدول الساعية للتنمية بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ على مستوى تقدمها.

وفي ظل السياسات المتبعة من قبل الانظمة السياسية في المنطقة العربية، يعجز عدد كبير من أبناء الفقراء عن الدخول إلى المدرسة كما إن نسبة لا يستهان بها منهم ما تکاد تتحقق بالمدرسة حتى ترسب أو تتسرّب لأن الفقر يحول بينها وبين الاستمرار في التعليم بنجاح، ثم أن أبناء الفقراء الذين يتمكنون من الاستمرار حتى التخرج من التعليم، وبالرغم من أنهم قلة إلا أنهم لا يجدوا فرص عمل حقيقة تساعدهم على مواجهة الفقر مما يضطرهم للعمل في مهن لا تتناسب مع

<sup>(١)</sup> - الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص ٣

مؤهلاتهم، وبأجور منخفضة ، وعken تلخيص مدى التدهور الذي وصل إليه التعليم من تدلي بالاشاره إلى المشكلات الآتية:<sup>(١)</sup>

١. تردي الكفاءة الداخلية بما يعني عدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل وارتفاع معدلات التسرب وانخفاض نسب النجاح.
٢. قيام أسلوب التدريس على التلقين من جانب المعلم، وعلي الحفظ والاستظهار من جانب التلميذ.
٣. تدلي المكانة الاجتماعية لوظيفة المعلم، وانخفاض العائد المادي لوظائف التعليم.
٤. ارتفاع كثافات الفصول الدراسية، وعدم توفر التجهيزات والمستلزمات التعليمية.
٥. عدم توفر المرافق التعليمية من معمل و مكتبات و أماكن لممارسه ألا نشطه التربوية بعدد كبير من مدارس التعليم الرسمي.
٦. تفشي ظاهره الدروس الخصوصية و قوله أساليب التعليم.
٧. انخفاض معدلات التدفق بين مراحل التعليم، و تدلي مستوى كل مراحله مما يؤدي إلى وجود خلل بين مخرجات التعليم العام و متطلبات التعليم العالي.
٨. الارتفاع النسبي للالتحاق بالفروع الادبية للتعليم.
٩. عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات النشاط الاقتصادي و تعاملها مع الندرة و الوفرة في مجالات مهنية معينة، وانتشار البطالة و نقص التشغيل كمؤشر احتلال جوهرية بين نوائح التعليم وسوق العمل.

وما زال التعليم يشكل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من

<sup>(١)</sup>-فتحي سيد فرج، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات التعليم، الحوار المتمدن، العدد (٢٤٢٠)، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٨، ص بلا.

التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت.<sup>(١)</sup>

وفي هذا الجانب حثت المنظمات غير الحكومية في منتدى المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنعقد في عمان في العام ٢٠١٢ والمشارك فيه أكثر من ١٠٠ منظمة عالمية أكدوا فيه على "التسرع في عملية تطوير خطة وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان واستراتيجية وطنية شاملة في مختلف مجالات التعليم والإعلام وغيرها من وسائل التأثير على الرأي العام".<sup>(٢)</sup>

وقد بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة. وقد هدف نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكن تؤطر وزارة التربية والتعليم هذا النموذج، أنشئت إدارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسية من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات وصناع السياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلو الوزارة وممثلو الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

وكذلك في تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال حمو الأممية وتعليم الكبار.

(١) - مدحية السقطي وأخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان - فلسطين - مصر - المغرب - اليمن)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ - ٢٣ .

(٢) - بيان المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، هذا البيان هو حصيلة مشاركة أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية من أربع قارات - أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا في منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن دور المؤسسات الوطنية في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات. عقد منتدى المنظمات غير الحكومية في عمان في (٤ - ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ٢١٠٢) ونظمها مركز عمان للدراسات حقوق الإنسان ACHRS وبالتعاون مع الشبكة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع المؤسسات الوطنية NHRIs و ANNI اوبيثة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة . JNCW

## ٢. مكافحة الفقر

لاشك ان ظاهرة الفقر تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل..الخ، والتي تؤثر سلباً على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل مواجهته والتقليل من حدتها من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

كما أن مكافحة الفقر هي قضية ملحّة، ذلك أنه بالإضافة إلى بعدها الأخلاقي والإنساني، فإنها أحد السبل للانطلاق إلى حياة واحدة أكثر رحاء وأمناً، والخلاص منها هو أحد السبل لخلق مجتمع أكثر نماءً وتقدماً. كما ان المنظمات غير الحكومية قامت بدور ايجابي، فقد وجهت الانتباه إلى مخاطر الفقر، ودعت إلى مكافحته بمختلف الوسائل والسبل، وحاولت تقديم بعض الحلول للحد منه.<sup>(١)</sup>

إن أي مشروع جدي عربي لمواجهة ظاهرة الفقر لن يكتب له النجاح ما لم يدرس حالة كل قطر عربي على حدة، ومن ثم يتصدى ضمن مشروع عربي قومي جماعي لمواجهة هذه الظاهرة. فأسباب الفقر في الوطن العربي ليست متماثلة في كل قطر، وبالتالي فإن المشاكل التي يعاني منها المواطن العربي وأولويات اهتمامه هي أيضاً غير متماثلة.

ومن الأمثلة على ذلك أن هناك العديد من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر تسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنها تختلفان في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تفيذها. وفي محاولة لتعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس

<sup>(١)</sup> - د. يوسف مكي، النداء العالمي لمكافحة الفقر، مجلة التجديد العربي، ٢٠٠٥، على الرابط التالي:  
[arabrenewal2002@gmail.com](mailto:arabrenewal2002@gmail.com)

النواب، يجري دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتحدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب وإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

وفي فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في ١٦ محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم العديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك تم من خلاله وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. ما زالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في سياساتها العامة وخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.<sup>(١)</sup>

وكذلك في تونس، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة في تونس.<sup>(٢)</sup>

### ٣. الصحة:

تقوم المنظمات غير الحكومية بالكثير من العمل في مجال الصحة الدولية. وتقدم المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة الدولية مجموعة من الخدمات منها الرعاية الصحية المباشرة وتوفير

<sup>(١)</sup> - هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلوغه سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، اعمال ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدى بالاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

<sup>(٢)</sup> - المصدر نفسه، ص ٤١.

المياه الصالحة للشرب في بعض المجتمعات والحد من الأمراض المعدية المتقطنة والوبائية وسوء التغذية وغيرها.

وتقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة بتنمية القدرات في المناطق التي تحتاج ذلك إذ تساعد الشعوب في توفير حلول مستدامة للرعاية الصحية من خلال برامج تدريبية. ومن أمثلة الم هيئات التي تقدم هذا النوع من المساعدة مركز التأهيل الدولي والذي يقدم تدريباً تأهيلياً لأنواعي العلاج الطبيعي العراقيين والأطباء ومديري مراكز التأهيل الطبي في عمان بالأردن. ويقوم المتدربين فيما بعد برعاية المعاقين الذين تعرضوا لبتر أعضائهم ومرضى إصابات الرأس والجلد الشوكى في وطنهم الأم.

**المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي**  
ان أهم التحديات التي تعترض طريق المنظمات غير الحكومية في سعيها للنهوض بمسؤولياتها تمثل في الثقافة السائدة التي تحكم نظرة مؤسسات الدولة تجاه المنظمات غير الحكومية.

وبالرغم من أن الدولة قد أخذت تنظر إلى المنظمات غير الحكومية كشريك لها وشرع她 في التعامل معه على هذا الأساس، إلا أنها على الصعيد العملي الواقعي ما زالت تنظر إلى هذه المنظمات نظرة توجس وحذر، وتضعها للمراقبة ، وتقيد نشاطاتها من خلال فرض تشريعات وإجراءات تهدف إلى ضبط حركتها تحت سقف السياسات الرسمية. من الأمثلة على ذلك تدخل بعض الجهات الحكومية المختصة في نتائج انتخابات الم هيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية، واتخاذ قرارات بحل منظمات أخرى دون سابق إنذار.

تواجه المنظمات غير الحكومية مجموعة كبيرة من العقبات والتحديات، قد يكون أبرزها المعوقات القانونية والسياسية، أي تلك التي مصدرها الأنظمة الحاكمة. ولكن هناك عقبات وتحديات أخرى لا تقل أهمية منها ما هو اجتماعي وثقافي، ومنها ما هو مؤسساتي أي ما يتعلق بالواقع المؤسسي لهذه المنظمات، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية.

ويعد نقص الموارد البشرية والمالية إحدى المشكلات المؤسساتية الكبرى التي يواجهها الكثير من المنظمات. ليس غريباً أن نضع المعوقات السياسية والقانونية في مقدمة المعوقات عندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية. فغياب الديمقراطية ودولة القانون له بالغ الأثر على

هذه المنظمات. وتعد الأنظمة القانونية في البلدان العربية النموذج الأمثل لمعاداة الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بداية من غياب أنظمة قانونية وترك مصير هذه المنظمات لإرادة الحكم بشكل عام، حتى وجود أنظمة تفرض سطوة قانونية وإدارية تعيق عمل المنظمات. وكثيرة هي الكتابات والتقارير والبيانات التي كشفت وتكشف عن القمع السياسي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. بل إن تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدأت على إبراز هذا الموضوع.

وفي هذا السياق يرد تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ ما يلى: "عانت منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني والعملي".<sup>(١)</sup>

أما تقرير عام ٢٠٠٤ فيرد فيه: "أما إنشاء الجمعيات الأهلية وممارسة نشاطها في البلدان العربية فيخضع لقيود شديدة ولرقابة صارمة، وذلك باستثناء عدد قليل من التشريعات العربية التي تتحو منحى ليبراليًا في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني مثل المغرب ولبنان".<sup>(٢)</sup>

وتعد القيود القانونية نتيجة منطقية للموقف السياسي العام القائم للأصوات المغايرة، والرافض للحق في التنظيم وحرية الرأي والتعبير. وكما سبق أن أشرنا فشلة تفاوت بين الأقطار العربية من قمع مطلق في بعض البلدان إلى انفتاح نسبي في غيرها.

وإذا كانت العقبات القانونية الشكل الأبرز للموقف السياسي المقيد، فإن المنظمات غير الحكومية واجهت وتواجه كذلك عقبات مجتمعية وأيديولوجية ومؤسساتيه، والتي شكلت -ومازالت- تحديات بالغة الأثر على قدرة المنظمات في تحقيق أهدافها.<sup>(٣)</sup>

### اولاً: على المستوى الاجتماعي:

يجب الإقرار بأن ثمة تحديات موضوعية تواجهها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام. فالمجتمع العربي، كما تشير كتابات عديدة، لم يتمثل بقيم الحداثة والمواطنة بسبب

(١) - تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص ٣١.

(٢) - تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤، نحو الحرية في الوطن العربي، ص ١٣.

(٣) - د.يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، سلسلة تعلم حقوق الإنسان، الطبعه الثانيه، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ٥٧-٥٩.

الاستبداد والتمهيد وهيمنة الثقافات التقليدية المحافظة. وفي هذا المناخ فإن الانتيماءات الطائفية والقبلية والعائلية ما زالت سائدة في المنطقة العربية.

ومن هنا تأتي صعوبة الانتيماء لأفكار المجتمع المدني والتي تعد المنظمات غير الحكومية تيارها الرئيسي الآن. ويبدو هذا واضحًا على وجه التحديد فيما يتعلق برسائل بعضها لا تتوافق والمناخ الثقافي السائد مثل حقوق النساء، حرية الفكر والاعتقاد، الحريات الدينية والشخصية.

وقد تكون المنظمات الخدمية ولحد ما التنموية أفضل حظاً من المنظمات الحقوقية، فيما يتعلق بالتواصل على المستوى المجتمعي، بسبب طابعها الخدمي، وغير المثير للجدل في كثير من الأحيان. أما منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة فتواجه تحديات مجتمعية كبرى من أجل التواصل في القضايا انفة الذكر.

ومع ذلك، لا يجب تجاهل بدأ السلطات السياسية على التلاعب السياسي بهذا الوضع من أجل تضييق الخناق على المنظمات غير الحكومية، ونزع أية مشروعية اجتماعية عنها. فتسعي السلطات إلى الاستفادة من هذا الوضع المجتمعي وتغذيته، ويتبين هذا، كمثال بارز، من خلال دعم السلطات لزعام الخصوصية الثقافية في مواجهة عاملية حقوق الإنسان. وتحدف السلطة من وراء ذلك تمييز خطاب حقوق الإنسان والمنظمات الحاملة والمرروحة له. وفي هذا السياق فقد دأبت السلطات على استخدام وترويج الثنائية التقليدية التي تقسم المجال السياسي والثقافي إلى خارج غربي وغربي، وداخل وطني وأليف، فمن ترد استبعاده تضعه ضمن الخارج السياسي والثقافي، ومن ترض عنه تسمح له بأن يكون ضمن الداخل الوطني والأليف. وبالطبع فمنظمات حقوق الإنسان كانت دائمًا تصنف ضمن الخارج، إلا إذا ارتضت بالألفة والمألف منطق السلطات.

وكما نلاحظ، سواء من خلال توظيف القانون أو الثقافة تعتمد السلطة دائمًا استراتيجية تجعلها تحكم رسم حدود الشرعية وفق مصالحها الضيقة. فالقانون يصاغ ليرسم حدود الشرعية القانونية، والثقافة تصاغ لترسم حدود الشرعية الأخلاقية.

#### ثانياً: المعوقات الأيديولوجية:

تبين على مستوى النخبة الثقافية التي تعارض المنظمات غير الحكومية، وتحديداً تلك العاملة في مجال الحقوق والتنمية. فثمة أصوات ماركسية وقومية ودينية إسلامية وجهت نقداً أيديولوجياً حاداً

للمنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من موقعها المعارض للسلطة، إلا أن بعض هذه الأصوات تم استخدامه وتوظيفه من قبل السلطات في حرها على المنظمات غير الحكومية.

ويمكن تفسير هذا المجموع الأيديولوجي على المنظمات غير الحكومية انطلاقاً من أسباب سياسية قيمية، يختلط فيها العداء الأيديولوجي والقيمي للغرب، بتراجع دور القوى السياسية التقليدية، وفقدان مواقعها، وشعور عدد من مثقفى هذه الاتجاهات الأيديولوجية بأن المنظمات غير الحكومية انتزعت منهم موقع الصدارة. فمن الحاجة السائدة للهجوم على المنظمات غير الحكومية هو كونها حاملة لأجندة غربية تتعارض ومقتضيات الأجندة الوطنية والأمية.

### ثالثاً: المعوقات المؤسسية:

ولهذا النمط من المعوقات والتحديات وضع خاص، لأن المنظمات غير الحكومية والقائمين عليها يتحملون جزءاً منها. وتمثل هذه المعوقات في ضعف القدرات المؤسساتية لهذه المنظمات، وغياب آليات ديمقراطية داخلية، وعدم تحولها إلى حيز مؤسسي لجذب الشباب والمواطنين من خلال بني مؤسساتية منفتحة تقوم على العضوية والمشاركة.

لاشك أن القيود القانونية والتهديدات الأمنية والمعوقات الأيديولوجية قد لعبت دوراً رئيسياً في خلق هذا الانحسار المؤسسي، ولكن لا يمكن تجاهل العوامل الذاتية أي غياب الإرادة المؤسساتية للانفتاح على المجتمع، واصرار عدد كبير من القائمين على المنظمات في التعامل مع المواطنين على أساس أفهم متلقو خدمات حقوقية أو تنموية أو رعائية، عوضاً عن أن يكونوا شركاء حقيقيين. وكثير من المنظمات قد فشل أو تراجع دوره ليس بسبب العقبات القانونية والسياسية، ولكن بسبب غياب الديمقراطية الداخلية أو سوء الإدارة إلى غير ذلك من العوامل الذاتية.

### الخاتمة

لاشك ان المنظمات غير الحكومية تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من التصرفات المجنحة والظالمية، وهي تبذل كل جهدها في الدفاع عن افراد المجتمع ليتمتع بحقوقه الكاملة، هذا إضافة إلى مساهمتها في توسيع دائرة الحقوق المحمية، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

كما أن وجود هذه المنظمات بات يشكل أحد المعايير المهمة التي تقادس من خلالها درجة التطور الديمقراطي في مجتمع ما. وإذا كان وجود المنظمات غير الحكومية دلالة على وجود الديمقراطية، وبالتالي فإن المنظمات غير الحكومية ليست مجرد واجهة ديمقراطية، ولكنها إحدى آليات بناء الديمقراطية.

وقد يحمل البعض المنظمات غير الحكومية أكبر مما تتحمله فيما يتعلق بعملية التغيير، ولكن يجب ملاحظة أن مهمة منظمات المجتمع المدني إصلاحية بالأساس، فهي ليست أحزابا ثورية، ولا هي تنظيمات مركبة تريد تغيير كل شيء. فهي في نهاية الأمر تعبر عن تنوع كبير في الأهداف والبرامج والتوجهات وآليات العمل، وتستمر في حركة دائمة من أجل الإصلاح الاجتماعي والسياسي.

وفي الحقيقة أن نجاح المنظمات غير الحكومية في تحقيق تغييرات نوعية يرتبط إلى حد كبير بقدرها على خلق مساحة اجتماعية لمشاركة المواطنين. فمشروعية هذه المنظمات لا تتبع فقط من نبل رسالتها، ولكن من قدرتها على تحسيد هذه الرسالة في دينامية اجتماعية. كما أن منظمات المجتمع المدني بوصفها إحدى آليات بناء المجتمع الديمقراطي، فعليها أن تبرهن على أنها مؤسسات ديمقراطية هي ذاتها. وبعد هذا إحدى التحديات الكبرى التي تواجه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني يشكل عام.

## The Role of non-governmental organizations in protecting Human rights in the Arab Region

Assistant Lecturer: Human Khedheer  
Assistant Lecturer: Rasha Dhafer

### Introduction

Despite the emergence of non-governmental organizations in many Arab countries for a long time, the last decades of the twentieth century witnessed an unprecedented growth in the establishment of non-governmental organizations. This was in fact the result of many political variables, economic and social some of which feature local and global other.

Also, non-governmental organizations form the foundation stone in the promotion and protection of human rights everywhere in the world, especially in the Arab region. They affect the discussions and decisions of various procedures for the bodies of the United Nations, and provide information about the conditions of the countries in general or on specific cases that will enrich the work of these bodies to monitor the situation and make specific recommendations to countries.

Become international organizations and non-governmental more influential in the promotion and protection of human rights and, increasingly, many of the international and national NGOs working an active role in the promotion and protection of human rights, and play the role of the guard in case of non-activation of human rights instruments.

### Conclusion

The non-governmental organizations play the role of observer on society and the rights of its members, and that the existence of these organizations has become a one of the important criteria that are measured from which the degree of democratic development in a society, and non-governmental organizations success in achieving quality changes associated to a large extent by its ability to create space social participation of citizens, and civil society organizations as one of the mechanisms to build a democratic society, it should prove to be democratic institutions are the same.